

شركات ومصانع داخل محافظة لحج تتمرد عن دفع رسوم الدولة بأعذار غير قانونية

حرمان صندوق النظافة من حق قانوني.. حرمان الموظفين من حق الراتب

تقرير/ عبدالقوي العزيبي

تعتبر محافظة لحج محافظة منكوبة عقب حرب مليشيات الحوثى وأنصار صالح، فقد تم تدمير بنيتها التحتية وخصوصا في مديريتي تبن والحوطة، ومع ذلك لا تزال بمديرية تبن عدد كبير من المصانع والشركات ومحطات بترول والورش والمحسلات التجارية والعيادات والمستوصفات والأسهواق والكسارات والمحفر ...، والتي تعتبر كوعاء إيرادي للمحافظة للنهـوضّ بها وإعادة الحياة لها عبر ضرائب قانونية يتم دفعها

الامر الذي دفع بعض الشركات والمصانع والمؤسسات، إلى اختلاق أعذار غير قانونيـة للتنصل من دفع ما عليها، وخاصة في غضون هذه الظروف الصعبة بعد حرب مليشيات المخلوع صالح والحوثي على الجنوب والجنوبيين، مما أدى إلى تدمير المؤسسات والبنى التحتية للدولة، وهذا ما دفع بجهود الاستعاضة، للضُغط على هذه المؤسسات والمصانع بدفے ما علیہا حتی تتحرك مســيرة التنمية في المحافظة..

فتح الملف

"الأمناء" تفتح ملف المصانع داخل مديرية تبن والتى ترفض دفع رسوم الدولة لجهات الاختصاص بالمحافظة، ويأتي ذلك، بعد الحصول على وثائق مية تؤكد مصداقية هذا الموضوع، وعبر الطرق القانونية؛ حتى يطلع المواطن على حقيقة التلاعب بالمال العام في السابق، وأصبح اليوم حجر العثرة أمام تنفيذ عمل قيادة المحافظة بشكل صحيح وسليم.

انتشار القمامة والمجاري

وفي هذه الأثناء، تنتشش القمامات والمجاري في كل مكان، وخصوصا في الحوطَّة عآصمــة م/ لحج، وأصبح موَّظفو الدولـة يعانون من تأخر صرف



معاشاتهم بسهولة، إلا أن تواجد بعض

المصانع والشركات داخل المحافظة

ورفضها دفع رسوم الدولة لجهات

الاحتصاص بمحافظة لحج، يعمق من

المشاكل التي تواجه عمل السلطات

المحلية في لحج.. ويأتي الرفض، بحجة أنها تقوم

بدفعها إلى محافظة عــدن، وهو الأمر

الني تسبب في انتشار القمامات

والمجاري وعدم رقعها، وتعطيل حركة العمل في هذه المحافظة، التي تحاول

أن تنهض من وسط الركام، وعبَّر مبالُّغُ

يتم دفعها لعــمال ومتعاقدي صندوق

الاختصاص الإداري

وتوجد بعض الشركات والمصانع التى

النظافة والتحسين في هذه المحافظة.

تقع خارج م. لحج، ومع ذلك فهي، حسب السلطات المحلية للحج، ملزمة

النظافة داخل حوطة لحج عدم دفع بعض الشركات والمصانع

قانونيا بدفع الرسوم عن الكميات المباعة من منتجاتها في إطار م. لحج، وعند مطالبتها بدفع الرسوم ترفض

أحد أهم أسباب تدهور الضرائب

عمليــة الدفع، ومن أبرزهــا (شركات ي للتسويق والتوكيلات التجارية والإسمنت وشركات السجائر..).

وبحسب السلطات المحلية بلحج إن . مثل هذه الــشركات والمصانع، يدخلون فى الاختصاص الإداري إلا أنهم ملزمين بدقع الرسوم عن منتجاتهم حال دخولها م/ لحج ، إلا أنهم رفضوا استلام مذكرات المحافظة مع الامتناع عن سداد الرسوم. وفي الجهسة المقابلية، تمثل شركة "أســمنت الوحدة" نموذجا مشرفا في عملية الدفع وهي شــهادة بأحقية م/ لحج لتلك الرسوم شرعا و قانونا.

الاختصاص المكاني

على أرض الواقع التابع لمحافظة ـج وفي مديرية تبن، توجــد العديد من الشركات والمصانع تعمل في الإطار

الجغرافي للمحافظة ، إلا أنها ماليا تدفع رسوم الدولة إلى محافظة عدن وترفض دُفعها لجهات الآختصاص في لحج ، ونذكر منها (شركة العلم الصناعية ش.م ي ، مصنع مياه الجنوب ، شركة عدن للمرطبات منطقـة العند ، مصنع البِلاَستيكُالخ) .

الصندوق يفتح حساب

وعمل صندوق النظافة والتحسين م/ لحج ، على فتح حساب في البنك الأهلي فرع م/ لحج، لتسديد رسوم خدمات النظافَ قوالتي تقدر شهرياً بعشرات المنظافَ الله يتفاج المنابعة من المالية المنابعة العيار الثقيل بامتناع بعض الشركات والمصانع عن دفع مستحقات الدولة، مع عدم الاعـــتراف أو الرد على مذكرات المحافظة أو الصندوق.

ملكية الشركات والمصانع

نتيجة لامتناع تلك الشركات والمصانع دفع ما هو عليهم من رسـوم للدولة، برز عند عامة الناس عدة تساؤلات ، هل فعلا يتم دفع رسوم الدولة إلى م/ عدن ؟ ولمن تعود ملكية تلك المصانع والشركات والتى ترى نفسها أعلى من سلطة قيادة مُحافَّظة لحـج؟ ، هل هـي جنوبية؟ أو تعمـل في الخفاء لتمويــّل المجهود الحربى لمليشيات الحوثى وأنصار صالح من داخّل أرض الجنوب وضد مصالح الجنوب؟!! .

ضرورة الدفع

ويرى عمال صندوق النظافة م/ لحج وعدد من المواطنين بضرورة إلزام تلك الشركات والمصانع بدفع ما هو عليها من رسوم قانونية للمحافظة أو إُغلاقها طالماً تعتبر مخالف للنظام والقانون، وقالوا أن خروجها عن طاعة ولى الأمر والقانون يتوجب إرجاعها للدَّق عبر قوة الصميل ممثل بقوة الحزام الأمني وهو الحل بعد عدة مراسلات رسمية منّ قيادة المحافظة ووفقا لما هو متعارف عليه و "آخر العلاج السكيّ"، كما يقول المواطنون هنا.



